المحاضرة (١٠)

عيوب هذه الطريقه : عدم تغطيه القرض بأكمله كما قد تكون الدوله غير عارفه بضروف السوق المالية الطريقه مقارنتاً بوضع البنوك والمؤسسات الماليه التي تكون اقدر منها بعمليه طرح السندات للاكتتاب .

طريقه الثانيه (الاكتتاب المصرفي) :- تبيع الدول بموجب هذه الطريقه الى البنوك والمؤسسات الماليه جميع سندات القرض العام مقابل مبلغ معين وتترك للبنوك المؤسسات الماليه حريه بيع السندات للجمهور مباشرة او سوق الاوراق الماليه بالسعر الذي يحدده المصرف

ميز هذه الطريقه بحصول الدوله على المبالغ التي تريد اقتراضها بسرعه ومن عيوبها ان الدوله تبيع سندات بسعر منخفض مما يتيح للمصارف تحقيق ارباح تفوق كثيراً ماتحصل عليه الدوله مقارنة بالطريقه الاولى .

طريقه الثالثه (طريقه الاكتتاب بالمزايده) :- تلخص هذه الطريقه بعرض سندات القرض على من يرغب بالشراء (الجمهور . البنوك . المؤسسات الماليه) بطريقه المزايده دون ان تحدد سعر ادنى للقرض .

طريقه الرابعه (طريقه اصدار بالبورصه) :- تلجئ الدوله الى هذه الطريقه عندما يكون سلوكها مشابه لما تقوم به المشروعات الخاصه حيث تعرض سندات القرض للبيع في الاسواق الماليه (البورصات) وتبيعها بالسعر الذي يحقق مصلحتها وتمتاز هذه الطريقه بأنها تتبع للدوله متابعه التقلبات في اسعار البورصه الا ان عيوبها تتمثل بمدى بسبب عدم استطاعه الدوله عرض كميه كبيره من السندات للبيع في وقت واحد والا انخفض سعرها .

اطفاء القرض العام

يقصد به انتهاء العبئ المالي المترتب على الدوله القرضين الذي يتمثل بأصل المبلغ المقترض مع فائدته يتم اطفاء القرض بطريقتين

الطريقه الولى تتمثل في التخلص من الدين العام الناتج من القرض بالوفاء به كلياً وهو المسلك الطبيعي لانقضاء الدين العام (القرض العام) ويقصدبه تسديده دفعه واحده من خلال رد القيمه الاسميه للسندات الى اصحابها والتي تحقق بالقروض قصيره الاجل وذات المبالغ القليله اما المبالغ الكبيره وطويله الاجل فلا تلجئ الدوله الى هذا وانما تستهلكها على عده دفعات وعلى عده سنوات .

الطريقه الثانيه استهلاك الدين بشكل جزئي ويقصد به سعي الدوله للتحرر من القرض العام نهائياً من خلال تسديداً الى اصحابه بصوره دفعات متتاليه خلال فترة محدده وهما ثلاث اساليب لأستهلاك القرض العام هذا هي

الاسلوب الاول :- يتمثل بالاستهلاك على شكل اقساط سنوي محدد وهو من اكثر الاساليب استخداماً في استهلاك القرض وتدفع الدوله بموجبه جزء من قيمه القرض سنوياً اضافه الى الفائده المترتبه على القرض الى ان يتم استهلاك القرض باكمله .

الاسلوب الثاني :- الاستهلاك بطريقه القرعه حيث يتم نسبه معينه من السندات في كل سنه واخضاعها الى عمليه القرعه وتسديد قيمتها لاصحابها كامله وتكرر هذه العمليه سنوياً الى ان يتم استهلاك جميع السندات .

الاسلوب الثالث :- الاستهلاك من خلال تدخل الدوله بشراء السندات من سوق الاوراق المالية (البورصه) ويتم ذلك عندما يكون سعر السندات في البورصه دون القيمه الاسميه الاصليه او دون سعر التعادل وتربح الدوله من عمليه الشراء هذه الفرق بينهما الا ان الدوله ليس بأمكانها استهلاك عدد كبير من السندات لان ذلك يؤدي الى ارتفاع اسعارها .

الاثار الاقتصاديه للقروض العامه

هناك ثلاث مراحل يمر بها القرض العام حيث ان لكل مرحله اثارها الاقتصاديه الخاصه بها وهذه المراحل :

المرحله الاولى :- مرحله الاقتراض

المرحله الثانيه :- مرحله انفاق القرض

المرحله الثالثه :- مرحله تسديد القرض

المرحله الاولى (مرحله الاقتراض) :- الاثار الاقتصاديه لعمليه الاقتراض عند مرحله الاكتتاب على مصدر الاموال المقترض هاذ تقترض الدوله من الافراد والمؤسسات الماليه وكذلك تقترض من (البنوك) (البنك المركزي والبنوك التجاريه وكذلك تقترض من الخارج)

اثار الاقتراض من الافراد والبنوك :- تلجئ الدوله الى الاقتراض من رأس مال الافراد وعادتاً ما تتم عمليه الاكتتاب معهم في سندات القرض العام من مدخرات التي تنتضر الاستثمار وهذا يعني اقتطاع جزء من القوه الشرائيه لهم نتيجه انخفاض حجم الاموال التي يملكها الافراد الاخرى الذي يحدث اثار اقتصاديه تتصل بالاستهلاك حيث يقلص الافراد استهلكهم وكذلك تؤثر على الاستثمار مما يترتب عليه اثار انكماشيه .